

الشامي يرأس وفد التفاوض مع صندوق النقد والدائنون يطالبون الحكومة بإعادة هيكلة الدين

نالت حكومة الرئيس **#تجيب ميقاتي** ثقة المجلس النيابي لتتطرق في مهمتها الشاقة والمحفوفة بالمخاطر والازمات المتراكمة، فيما تتجه الانظار الى معاودة السلطات اللبنانية محادثات المهمة والضرورية مع **#صندوق النقد الدولي** لتتطرق في ما بعد مرحلة التفاوض على تفاصيل برنامج تمويلي مقرون بإصلاحات يلتزم لبنان تنفيذها.

خرج مدير إدارة التواصل والمتحدث باسم صندوق النقد جيرري رايس كاشفا عن إجراء بعض الاتصالات "الودية" في الأيام الأخيرة مع أعضاء الحكومة، ومبديا استعداد الصندوق للانخراط في محادثات مع الحكومة في المرحلة المقبلة، والتأهب للتعاون معها من دون الغوص في تفاصيل دقيقة حول خطّ زمنيّ أو موعد نهائيّ أو تواريخ لبعثة من الصندوق أو غير ذلك من المعلومات المحددة. في هذا السياق، تؤكد مصادر الرئيس ميقاتي لـ "النهار" ان جلسة مجلس الوزراء المرتقبة الاسبوع المقبل، وهي الاولى بعد نيل الحكومة الثقة، سيشهد جدول أعمالها إعادة تشكيل الوفد اللبناني المفاوض مع خبراء صندوق النقد حول تفاصيل برنامج تمويلي قد يحصل عليه لبنان خلال الفترة المقبلة، وأن الوفد المفاوض سيرأسه نائب رئيس الحكومة سعادة الشامي، وهو الخبير في مجال الاقتصاد الكلي والسياسات المالية، وقد أمضى 20 عاما في صندوق النقد حيث انصبّ عمله على صنع السياسات الاقتصادية، ووضع برامج واستراتيجيات الإصلاح الاقتصادي والمالي للدول الأعضاء، كما شغل مناصب رفيعة كان آخرها مساعد مدير في دائرة الشرق الأوسط ووسط آسيا لدى الصندوق. كما يضم الوفد المفاوض مع صندوق النقد وزير المال يوسف خليل الذي شغل مناصب عدة في مصرف لبنان منذ العام 1982، آخرها مدير العمليات المالية، وهو عضو سابق في لجنة عمليات السوق المفتوحة. كما تولى تمثيل المصرف في مفاوضاته مع جهات ومنظمات دولية مما أتاح له المشاركة في صياغة مساهمات المصرف في برامج إصلاحية للبنان منها برامج "باريس 2". ويضم وفد لبنان أيضا ممثلا عن المصرف المركزي يتم تحديده الاسبوع المقبل، على أن يحضر الحاكم رياض سلامة الجلسات الاساسية لهذه المفاوضات، اضافة الى مشاركة عدد من المسؤولين والخبراء الذين سيتم تعيينهم من قبل مجلس الوزراء الاسبوع المقبل.

في المعلومات، وبعد أن يعين مجلس الوزراء أعضاء الوفد المفاوض، تقوم رئاسة الحكومة بإعادة مراسلة إدارة صندوق النقد لطلب إعادة إحياء المحادثات مع التأكيد على استمرار إستفادة لبنان من الدعم التقني الذي يحصل عليه من خبراء الصندوق منذ أكثر من عام تقريبا، ليعود الصندوق ويؤكد في رسالة الى رئاسة الحكومة الاستعداد للعودة الى طاولة المحادثات التي تتطرق بعدها مفاوضات قد تنمر في نهاية المطاف حصول لبنان على برنامج تمويلي طويل الاجل يصل حجمه بالحد الأدنى الى ما يقارب 2.2 مليار دولار، ويمكن ان يرتفع سقفه أكثر ولكن بموافقة كبار المساهمين في الصندوق وعلى رأسهم الولايات المتحدة، وهو الامر المرجح في نهاية المطاف.

بالعودة الى مسار المفاوضات، وبعد عودة وفد الخبراء الى بيروت توازيا مع عقد سلسلة إجتماعات مرتقبة عن بُعد، سيكون على الحكومة وضع تفاصيل خطة التعافي التي أكد الرئيس ميقاتي انها شبه جاهزة وقد عمل عليها عدد من الخبراء والمتخصصين في المرحلة الماضية، على ان تتضمن كل الاجراءات الإصلاحية التي أصبحت معلومة، اضافة الى إجراءات تدرج ضمن ما وصفه ميقاتي بـ"شد الاحزمة"، ولكن الهم، تؤكد المعلومات ان خطة الحكومة ومقارنتها لمرحلة التعافي تلحظ أيضا معالجة كل النقاط الخلاقية التي واجهتها حكومة الرئيس حسان دياب للاحية تحديد الخسائر وتوزيعها وكيفية إيجاد حل لإطفائها ضمن إجراءات يجب ألا تمس بالمودعين، الى التركيز على إعادة هيكلة الدين واستئناف التفاوض مباشرة مع حملة الديون وتحديد الديون بالعملة الاجنبية للدائنين الخارجيين.

بالعودة الى الوفد اللبناني الذي سيفاوض خبراء صندوق النقد، فرئيس الوفد نائب رئيس الحكومة سعادة الشامي له باع طويل في إدارات صندوق النقد، وتؤكد المعلومات انه بدأ بالفعل العمل على وضع الخطوط العريضة للتفاوض مدركا جيدا المراحل التي يجب عبورها ونقاط الضعف والقوة والمتطلبات التي تفرضها المؤسسة الدولية وكيفية معالجة ومقاربة نقاط الخلاف. فمهمة الشامي بدأت فعليا قبل الاعلان عن الحكومة وبعد حسم إسمه لتولي منصب وزاري حيث القيت على عاتقه وعلى عاتق وزير المال يوسف خليل مفاوضة الصندوق مباشرة. أما خليل فقد أعد العدة، هو الذي يعلم جيدا أدق التفاصيل في مصرف لبنان، واضعا تصورا شاملا لتقريب وجهات النظر خصوصا في ما يتعلق بالخسائر والارقام والاجراءات الكفيلة بإطفاء الخسائر وتوزيعها.

مفاوضة الدائنين

مع إعادة إحياء المحادثات مع صندوق النقد والعمل على الانتقال الى مفاوضات مثمرة للاحية برنامج التمويل، أمام حكومة الرئيس ميقاتي مهمة اساسية أخرى، لا يمكن فصلها عن المفاوضات مع الصندوق والنتائج الايجابية المرجوة، وهي الجلوس الى الطاولة مع حملة السندات الاجنبية "اليوروبوندرز" للتفاوض حول آلية إعادة هيكلة الدين بعدما أعلنت حكومة دياب التوقف عن سداد ديون لبنان من دون وضع خطة للتفاوض مع حملة السندات. وفي هذا السياق، حثّت مجموعة من حملة السندات اللبنانية، والتي تشمل بعضا من أكبر صناديق الاستثمار في العالم، حكومة ميقاتي على بدء محادثات لإعادة هيكلة الديون في أقرب وقت ممكن للمساعدة في التعامل مع الأزمة المالية

الطاحنة في البلاد. وعبرت المجموعة عن آمالها وتوقعاتها بأن تعزز الحكومة الجديدة عملية إعادة هيكلة ديون سريعة وشفافة ومنصفة، معتبرة ان مثل هذه العملية ستتطلب من الحكومة الانخراط بشكل مجدٍ مع الصندوق ودائني لبنان الدوليين وشركاء القطاع الرسمي.

الاستفادة من أخطاء حكومة دياب

وليس بعيدا من خطة التعافي المرتقب ان تضعها الحكومة وإطلاق المفاوضات مع صندوق النقد وحملة الديون، أكد رئيس جمعية المصارف الدكتور سليم صفيير "ضرورة الاستفادة من أخطاء المرحلة السابقة التي فاقمت حدة الازمة وتحديدًا قرار توقف الدولة عن الدفع والذي طاول بانعكاساته المدمرة كل القطاعات من دون استثناء، فأقفلت المؤسسات وتضاعفت البطالة وعادت الهجرة لتسجل مستويات قياسية". واعتبر صفيير ان "خطة الإنقاذ التي اعتمدها الحكومة السابقة، كانت وبشكلٍ واضح قائمة على إلغاء مديونية الدولة من خلال اقتطاع على الودائع عبر Haircut مباشر وآخر مَقنَّع، ما رفضته وترفضه جمعية المصارف التي تعتبر أموال المودعين حقوقاً يكفلها الدستور والقانون في دولة مؤسسات قوية وفاعلة. وانطلاقاً من هذه الحقيقة لا بدّ للدولة من تحمل مسؤولياتها تجاه كل القطاعات الاقتصادية ومنها القطاع المصرفي الذي استنزف والعمل من دون هوادة لإعادة الانتظام إلى مؤسساتها كما إعادة تفعيل القطاع الخاص".

ودعت جمعية المصارف الحكومة الى استئناف المفاوضات مع صندوق النقد لمعالجة الآثار السلبية للسياسات السابقة الخاطئة كما اطلاق المفاوضات مع الدائنين لإعادة سداد التزامات الدولة اللبنانية وصولاً الى اصلاح القطاع المصرفي وقرار موازنة، وكلها بنود تطالب بها الجمعية منذ بدء الازمة.